الأمم المتحدة

A/AC.109/2000/SR.7

الجمعية العامة

Distr.: General
13 September 2006
Arabic
Original: Russian

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تانو - بوتشوي (كوت ديفوار) ..... (نائب الرئيس)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة كاليدونيا الجديدة

الاستماع إلى أحد مقدمي الطلبات

الاستماع إلى ممثل لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي

مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: ساموا الأمريكية، انغيلا، برمودا، جزر فرجن البريطانية، جزر كايمان، غوام، مونتسيرات، بيتكيرن، سانت هيلانه، جزر تركس وكايكوس، جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الاستماع إلى ممثل لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى أحد مقدمي الطلبات

مسألة توكيلاو

طلبات الاستماع

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

00-52467 (A)

نظرا لغياب السيد دونجي (بابوا غينيا الجديدة)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تانوه - بوتشويه (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2000/4؛ A/AC.109/2000/L.7)

الاستماع إلى مقدمي الطلبات

٢ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة كانت قد قررت، في جلستها الخامسة، الاستماع إلى أحد مقدمي الطلبات بشأن المسألة.

٣ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نياوتين (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) مقعدا إلى مائدة مقدمي الطلبات.

٤ - **السيد نياوتين** (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن اتفاق نوميا قد افتتح مرحلة هامة انعكست في أثناء العلاقات فيما بين الأمم المتحدة وفرنسا وكاليدونيا الجديدة. وينص اتفاق نوميا على أن تتم عملية التحرر بعلم كامل من الأمم المتحدة، وأن جميع أطراف الاتفاق ملزمون بتقديم معلومات متصلة بالموضوع في إطار من الشفافية.

٥ - وقد وافقت أجهزة فرنسا النيابية الوطنية بالإجماع تقريبا على العملية التدريجية لإنهاء الاستعمار والمنصوص عليها في اتفاق نوميا وأدمجتها في الدستور، مع النص على العوامل التالية: إعادة هوية الكاناك؛ إقامة مواطنية لكاليدونيا الجديدة؛ نقل تدريجي وعلى مراحل لسلطات السيادة؛ ما عدا في مجالات القضاء والدفاع والنظام العام والمالية والعلاقات الخارجية وإقامة المواطنية على أساس الأصل الوطني؛ نقل فرنسا لآليات التنمية إلى اختصاص كاليدونيا الجديدة؛ إقامة مجلس تشريعي وحكومة لكاليدونيا الجديدة.

٦ - وفي الاستفتاء الذي أجري في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وافق على هذه العملية ٧٢ في المائة من الذين لهم الحق في التصويت. وكان انعكاس المبدأ الفريد في اتفاق نوميا في إطار التشريع الفرنسي نتيجة في واقع الأمر للمفاوضات السياسية المتواصلة التي أجرتها جبهة الكاناك. ويمكن لشعب الكاناك، في أعقاب إعادة هويته وكرامته، أن يقبل أن يكون له مستقبل مشترك مع الجماعات الثقافية الأخرى التي من المقرر أن يتقاسم معها مواطنية مشتركة. ولهذا الغرض، يوجد لدى كاليدونيا الجديدة موارد طبيعية غنية، وخاصة النيكل الذي يجري حاليا دراسة آفاق استغلاله صناعيا في المقاطعتين الشمالية والجنوبية.

٧ - وقد تحققت على مدى العام الماضي النتائج التالية في تنفيذ الاتفاق: تم إنشاء مجلس شيوخ عرفي؛ يجري انتخاب أجهزة السلطة على أساس المساواة؛ يجري تشغيل نظام للخدمات الاجتماعية، تجري دراسة احتمالات تنفيذ مشاريع في الميدان الاقتصادي؛ يبحث المواطنون، بعد أن وافقوا على الاتفاق، عن طرق مختلفة لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق. وتود جبهة الكاناك أن تدعو الأمم المتحدة إلى التزام اليقظة وتحذير شركائها بموجب الاتفاق من خطر أن ينهار نتيجة لعوامل مثل عدم حل مسألة تكوين هيئة الناخبين؛ وعدم الامتثال لمبدأ التضامن في أعمال حكومة كاليدونيا الجديدة؛ التأخير في تنفيذ الاتفاقات بشأن مسائل التنمية التي تكون الدولة والجماعات المحلية أطرافا فيها، التأخير في نقل مجموعة شركات ايرامت/شركة النيكل إلى الاختصاص الجزئي لمقاطعات كاليدونيا الجديدة؛ محاولات تقويض اتفاق ''يرسي'' الذي يحدد عملية إنشاء مصنع للتعدين لمعالجة النيكل في المقاطعة الشمالية؛ عدم الامتثال لمجموعة من الأحكام في اتفاق نوميا والقانون العضوي.

وترى جبهة الكاناك أنه من الأمور البالغة الأهمية أن تواصل الأمم المتحدة المتابعة الوثيقة للتطورات في كاليدونيا الجديدة لحين تحقيق تحررها الكامل.

٨ - ترك السيد نياوتين مقعده.

الاستماع إلى ممثل لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي

٩ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة الخاصة أنه تلقى رسالة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة مفادها أن رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة يود التحدث أمام اللجنة بشأن المسألة. واقترح الاستجابة للطلب بموافقة اللجنة ووفقا للإجراءات المتبعة.

١٠ - تقرر ذلك.

١١ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ليك (رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة) مقعدا إلى مائدة مقدمي الطلبات.

١٢ - **السيد ليك** (رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة): قال إن الطريق إلى اتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ لم يكن ممهدا. ففي أعقاب الصراع الذي مزّق الأرخبيل، تم التوقيع على اتفاقات ماتينيون في عام ١٩٨٨. وخصصت الفترة التالية لتصحيح أوجه الاختلال وتحديد المسؤوليات. وبذلت جهود جديرة بالثناء في ميدان التنمية الاقتصادية، وتم ذلك بدرجة كبيرة بفضل الدعم المالي الكبير المقدم من فرنسا. وقد نصت الاتفاقات على إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في عام ١٩٩٨. غير أنه نظرا لأن غالبية السكان كانت ستفضل البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية، فقد كان هذا الاستفتاء سيؤدي في الواقع إلى تجديد الصراع والإضرار بما تم تحقيقه من نجاح. لذلك، دعا جاك لافليه، النائب الذي يمثل كاليدونيا الجديدة في البرلمان الفرنسي، منذ عام ١٩٩١، إلى التوصل إلى حل بتوافق الآراء يكون مقبولا لدى جميع قطاعات السكان.

١٣ - وقد كان اتفاق نوميا حلا بتوافق الآراء يأخذ في كامل الاعتبار السمات الخاصة لكاليدونيا الجديدة. وينص الاتفاق على التوسع بدرجة كبيرة في مسؤوليات كاليدونيا الجديدة، ونقل السلطة التنفيذية إلى حكومة محلية تضامنية وإقامة مجلس شيوخ عرفي. وكان هناك تركيز قوي في الاتفاق على المسائل المتعلقة بهوية الكاناك، ولكنه كان موجها بحزم في الوقت نفسه نحو المستقبل، ونحو صياغة مصير مشترك يقبله الجميع. وسوف ترافق فرنسا كاليدونيا الجديدة في هذا الطريق الذي يؤدي أولا إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع. وخلال السنة الأولى من فترة وجود حكومة كاليدونيا الجديدة، قامت الحكومة بعقد ٥٥ اجتماعا وبحثت ما لا يقل عن ١ ٢٥٠ مسألة، وتم اتخاذ جميع القرارات تقريبا بالإجماع. وتعلقت القرارات، في جملة أمور، بإعادة تشكيل الرسوم الجمركية، وعقد اتفاقات لصيد الأسماك، وإنشاء خدمة جوية، والأخذ بنظام مشترك للتغطية الاجتماعية، وتعزيز سلامة الطرق، ووضع مخطط للعلاقات بين أصحاب العمل والعمال، والاستعدادات لإقامة مهرجان فنون المحيط الهادئ.

١٤ - وفيما يتعلق بالجوانب القانونية، أتاح الاتفاق لكونغرس كاليدونيا الجديدة إصدار قرارات ذات طابع تشريعي. واستلزم ذلك تعديل الدستور الفرنسي، وقد أقدمت فرنسا على ذلك دون تردد. وكان من شأن هذا القرار الذي يخرج على النماذج التقليدية ويعترف بالسمات الخاصة لكاليدونيا الجديدة، أن يكفل الاستقرار السياسي والاجتماعي للسنوات العشرين القادمة، وإن كان الأمر يتطلب بذل جهود يومية للتغلب على الصراعات والصعوبات. واجتمعت مؤخرا للمرة الأولى لجنة مشكلة من الأطراف الثلاثة التي وقّعَت اتفاق نوميا. وأعربت الأطراف عن تأييدها الإجماعي لما تم تحقيقه وبدأت في التخطيط للمرحلة الجديدة.

١٥ - وقد أعربت بعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارة لكاليدونيا الجديدة في آب/أغسطس ١٩٩٩، عن بالغ اهتمامها بالنظام المبتكر الذي يجري تشغيله هناك.

١٦ - وكان الأجانب ينظرون إلى سكان كاليدونيا الجديدة على أنهم يتألفون من مجتمعين محليين فقط. والواقع أنه مجتمع متعدد الأعراق)الميلانيزيان، والأوروبيون، وسكان الجزر من الواليزيان والأندونيسيون، والفييتناميون، والبوليزيان، وآخرون) حيث يوجد مكان للجميع.

١٧ - وسوف تقوم كاليدونيا الجديدة بدورها في المستقبل، جنبا إلى جنب مع فرنسا، في العلاقات الخارجية على الصعيد الدولي والإقليمي. وفي عصر العولمة، يتيح اتفاق نوميا لكاليدونيا الجديدة الفرصة لتكون بمثابة جسر بين الأوقيانوس وأوروبا. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، منحت كاليدونيا الجديدة مركز المراقب في محفل جنوب المحيط الهادئ، مما مهد الطريق أمام زيادة تعاونها فيما بين بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط كاليدونيا الجديدة بالاتحاد الأوروبي عن طريق الانتساب.

١٨ - وفي ظرف ٢٠ سنة، كان من المقرر أن يبت سكان كاليدونيا في مسألة تقرير المصير، ويقررون مستقبل الإقليم. وقال إنه يعوّل على دعم الدولة الفرنسية حيث قررت الغالبية الكبيرة لسكان كاليدونيا الجديدة البقاء، ودعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أثناء تقدم كاليدونيا الجديدة على الطريق الذي رسمه اتفاق نوميا. ويتعين ألا تعود أبدا فترات الصراع في الأرخبيل.

١٩ - ترك السيد ليك مقعده.

٢٠ - **الرئيس:** قال إن مشاورات بشأن مشروع القرار A/AC.109/2000/L.7 ما زالت مستمرة واقترح إرجاء البت في مشروع القرار لحين استكمال المشاورات.

٢١ - تقرر ذلك.

مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: ساموا الأمريكية، أنغيلا، برمودا، جزر فرجن البريطانية، جزر كايمان، غوام، مونتيسرات، بيتكيرن، سانت هيلانه، جزر تركس و كايكوس، جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/2000/2، و 3 و 6 و 9 و 13-18؛ A/C.109/2000/L.9).

الاستماع إلى ممثل لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي

٢٢ - **الرئيس:** قال إنه تلقى طلبا للاستماع فيما يتعلق بالبند المقدم من حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. واقترح الاستجابة للطلب، بموافقة اللجنة ووفقا للإجراءات المتبعة.

٢٣ - **تقرر ذلك.**

٢٤ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوربن (وزير الدولة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) مقعدا إلى مائدة مقدمي الطلبات.

٢٥ - **السيد كوربن** (زير الدولة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجمعية العامة لإعطاء دفعة أكبر لعملية إنهاء الاستعمار في إطار العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، فإن الأحداث التي وقعت في التسعينات لم تؤد إلى تسهيل التنفيذ السريع لهذه العملية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وظهر بوجه خاص اتجاه ينحو نحو اعتبار شعوب هذه الأقاليم بأنها راضية عن علاقات التبعية القائمة على الرغم من أن البيانات التي يدلي بها ممثلوهم في اللجنة الخاصة وفي الحلقات الدراسية الإقليمية كانت تشير إلى العكس. ونظرا لهيمنة المسائل الأخرى على جدول أعمال المجتمع الدولي، فلا غرابة أنه لم يتم تنفيذ معظم الأنشطة المستهدفة في خطة العمل الخاصة بالعقد. غير أنه كان هناك من الأسباب ما دعو إلى الاعتقاد بأن الدول الأعضاء أصبحت على وعي متزايد بأن أعمال المنظمة في ميدان إنهاء الاستعمار ليست

كاملة، وإن هذا الوعي يمكن ترجمته عمليا إلى تنظيم عقد ثان. وينبغي في هذا الصدد أن تخصص إدارة الشؤون السياسية موارد في مقترح ميزانيتها لفترة السنتين القادمتين لتنفيذ عناصر معينة في خطة العمل. وعليها أن تستعمل على نحو نشط مواردها الخارجة عن الميزانية وأن تنفذ برامج بالاشتراك مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الإقليمية والتربوية وغير ذلك من آليات.

٢٦ - وترتبط ارتباطا وثيقا بخطة عمل العقد قرارات الأمم المتحدة بشأن الأقاليم الجزرية الصغيرة التي تدعو، في جملة أمور، إلى تسهيل برامج التربية السياسية من أجل تعزيز الوعي فيما بين الشعوب بخياراتها المشروعة والمتعلقة بالوضع السياسي. ويتعين مواصلة تقديم هذه المساعدة إلى الأقاليم الجزرية الصغيرة في المستقبل، وربما بالاشتراك مع وحدة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة. ومن المقترح، ضمن توصيات أخرى، أن تقدم اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة تقريرا عن الوسائل المناسبة لمساعدة شعوب الأقاليم في ممارسة حقها في تقرير المصير. وينبغي إدراج المعلومات بشأن هذه الخطوات في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار والمتخذة منذ إعلان العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

٢٧ - وجدير بالذكر في هذا الصدد عدد من التوصيات الصادرة في الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار. وقد اقترح، بصفة خاصة، أن تمنح الأقاليم مركز المراقب في اللجنة الخاصة، وإنشاء فريق من الخبراء معنيين بأقاليم معينة، وتخصيص موارد مالية لتسهيل مشاركة ممثلي حكومات الأقاليم في أعمال اللجنة الخاصة. وهناك حاجة عاجلة أيضا لاستعراض المبادئ التوجيهية المسهبة التي تنظم تخصيص الموارد لتسهيل المشاركة في اجتماعات اللجنة الخاصة، نظرا لأن الآليات القائمة تجعل من العسير للغاية الحصول على رد للمبالغ المقابلة. وفي هذا الشأن، فإنه يوصي باستخدام ''لقواعد المنظمة لسداد نفقات السفر وبدلات الإعاشة'' المطبقة فيما يتعلق بمشاركة ممثلي الأقاليم في الحلقات الدراسية الإقليمية محل الإجراء القائم، حتى يمكن للجنة الخاصة أن تتخذ قرارات بشأن تمويل سفر الممثلين قبل انعقاد الاجتماعات، وليس على أساس رد النفقات. وثمة توصية أيضا تقضي بإنماء التعاون بين اللجنة الخاصة واللجان الاقتصادية الإقليمية في الاضطلاع بأبحاث وتوثيق التعاون بين اللجنة الخاصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن المتوقع أن تعالج هذه المسائل مرة أخرى خلال الدورة الحالية.

٢٨ - وبالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة وتوصياتها بشأن إنهاء الاستعمار، ينبغي الإحاطة بالتطورات الحادثة في الأقاليم ذاتها، والتي تطرح عددا من المسائل. إذ لا يمكن اعتبار الاستفتاءات التي أجريت في برمودا وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ على أنها أعمال سليمة لتقرير المصير. وتم تلقي طلب من حاكم بورتوريكو بإعادة إدراج ذلك الإقليم في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولم تنته المشاورات والمفاوضات بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مسألة المركز المؤقت إلى نتيجة حاسمة. ولم يحدث أي تغيير في المركز السياسي للأقاليم البريطانية في منطقة البحر الكاريبي نتيجة لإعادة تصنيفها إلى ''أقاليم فيما وراء البحار'' بدلا من أقاليم ''تابعة''. والعملية الفريدة الجارية في كاليدونيا الجديدة التي تشمل نقل السلطات الفرنسية تدريجيا لسلطاتها، يجري متابعتها بشكل وثيق بوصفها تجربة يمكن ترسّم خطاها، والمسائل الناشئة عن الأحداث سالفة الذكر هي بالتحديد المسائل التي يمكن أن تواجهها اللجنة الخاصة في السنوات القادمة. ومع انعدام وجود عمل مشروع لتقرير المصير، من العسير معرفة ما يريده سكان إقليم معيّن. ولا يكفي أن

تجـرى انتخابـات عامـة في الأقـاليم، نظـرا لأن المـسائل الاقتـصادية هـي الـتي تطـرح في الأغلـب بـدلا مـن المـسائل السياسية.

٢٩ - وقـد اعترفـت الجمعيـة العامـة في نهجهـا إزاء عمليـة تقرير مصير الشعوب بأن الاستقلال ليس هو الخيار الوحيد. وأكدت بقناعة مماثلة أن ذلك لا يعني أن الترتيبات القائمة المتعلقة بالتبعية السياسية أو تنويعات لها لا تفي بالمتطلبات الدنيا للمساواة السياسية الكاملة والمطلقة يمكن أن يعاد تعريفها بأنها حكم ذاتي كامل. وتم اتخاذ نهج مماثل في توصيات جميع الحلقات الدراسية الإقليمية تقريبا. وفي قرارات الجمعية العامة. لقد حان الوقت لتوجيه جميع الجهود نحو حصول شعوب الأقاليم الجزرية الصغيرة المتبقية على الحكم الذاتي الكامل والمساواة السياسية الكاملة والمطلقة.

٣٠ - ترك السيد كوربن مقعده.

٣١ - **السيد لويس** (انتيغوا وبربودا): أعرب عن قلقه إزاء بعض القضايا التي طرحها المتكلم السابق. وقال إنه يشعر بالانزعاج بصفة خاصة إزاء الحالة بالنسبة لتمويل ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذين يرغبون في التحدث أمام اللجنة ولكنهم عاجزون عن تحمل ما يرتبط بذلك من نفقات السفر والمشاركة في الاجتماع. وكانت الرسائل التي تبعث في الماضي إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال الدول القائمة بالإدارة لا تصل في الغالب إلى المرسل إليهم، ونتيجة لذلك كثيرا ما توجه هؤلاء الممثلون إلى أعضاء اللجنة أنفسهم طلبا للمساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات لم يتم فيها رد النفقات التي تحملها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لعدة سنوات، وإن كانت اللجنة الخاصة ملزمة بذلك بقدر ما.

٣٢ - ولا يمكن إغفال أن موارد كبيرة قد أنفقت سدادا لتكاليف خدمات ''الخبراء'' الذين يكررون في كثير من الحالات البيانات ذاتها سنة بعد أخرى، في حين أنه من الناحية العملية يمكن الحصول على مساعدة أكثر فائدة في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية. وفي هذا الإطار، تستحق توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية قدرا أكبر من الاهتمام ودراسة متأنية بدرجة أكبر.

٣٣ - **الرئيس:** قال إنه سوف يأخذ علما بتعليقات المتكلم السابق. وبعض هذه التعليقات يتصل بأساليب عمل اللجنة في حين أن البعض الآخر، مثل مسألة التمويل، تدخل في مجال اختصاص الأمانة العامة.

الاستماع إلى أحد مقدمي الطلبات

٣٤ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة قررت في جلستها الخاصة الاستماع إلى أحد مقدمي الطلبات بشأن البند.

٣٥ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد مورغان (لجنة سانت هيلانه للمواطنة) مقعدا إلى مائدة مقدمي الطلبات.

٣٦ - **السيد مورغان** (لجنة سانت هيلانه للمواطنة): قال إن لجنة سانت هيلانه للمواطنة، حسبما جاء في الموجز المقدم إلى اللجنة الخاصة بصدد النظر في مسألة سانت هيلانه، تمثل مصالح جميع قطاعات سكان الجزيرة. وأضاف أنه هو الذي أعد الموجز، بالاشتراك مع البرفسور جانيش بجامعة تورونتو وبالتعاون الوثيق مع اللجنة، وتم التصديق عليه من جانب غالبية الأعضاء المنتخبين في مجلس سانت هيلانه التشريعي.

٣٧ - وتتميز سانت هيلانه بتاريخها وجغرافيتها الفريدين واحتياجاتها السياسية والاقتصادية. لقد تم اكتشاف الجزيرة في أوائل القرن السادس عشر، ولم تكن مسكونة قبل ذلك. وفي منتصف القرن السابع عشر، استوطنها موظفو شركة الهند الشرقية البريطانية، ومنذ عام ١٨٣٤ أصبحت مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة. ومنذ عام ١٩٦٨، باشر نظام من الحكم الذاتي المحدود الذي يمارسه المجلسان التشريعي

والتنفيذي، العمل في الجزيرة وإن كانت السلطات الأكثر أهمية في أيدي الحاكم الذي تقوم المملكة المتحدة بتعيينه.

٣٨ - وكما يدرك أعضاء اللجنة الخاصة، فإن إنهاء الاستعمار إجراء إلزامي ينص عليه القانون الدولي، وخاصة في المادة ٢ من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتضمن الفقرة ٣ من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دعوة إلى تقرير مصير الأقاليم التي ما زالت خاضعة للحكم الاستعماري استنادا إلى إرادة شعوبها. وفضلا عن ذلك، فإن إنهاء الاستعمار هو الهدف المعلن لحكومة المملكة المتحدة. وقد اعترف الكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة خارجية المملكة المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٩ بأن لكل إقليم من أقاليم المملكة المتحدة التابعة وضعه الفريد ويتطلب نهجا خاصا يطابق ظروفه الخاصة. إن اللجنة التي يتكلم باسمها تحث اللجنة الخاصة على دعوة حكومة المملكة المتحدة إلى تحقيق هدفها المعلن والدخول في مفاوضات مع سكان سانت هيلانه حول إقامة آلية دستورية تتمشى مع الظروف الحديثة.

٣٩ - وبقدر أهمية الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية الفريدة لسانت هيلانه، فإن دلالاتها تتوقف اليوم على إرادة الشعب نفسه. ولا بد أن يقوم الشعب بتحديد مصير الإقليم، وليس العكس. إن تقرير المصير هو الشكل الشرعي الوحيد لإنهاء الاستعمار أو لإحداث أي تغيير في المركز السياسي في الوقت الراهن. وواقع أن الجزيرة قد تم استيطانها واستخدامها في البداية لتؤمن مرور السفن من انجلترا إلى الشرق ليس معناه أن بوسع حكومة المملكة المتحدة الراهنة أن تتخلى عنها وعن سكانها الذين هم غير قادرين على أن يصبحوا مكتفين ذاتيا من الناحية الاقتصادية، وأن يترك مصيرها للقدر. وبالمثل، فإن واقع أن أهم حدث في حياة الجزيرة هو استخدامها كسجن لنابليون ليس معناه بحال من الأحوال أن بوسع حكومة المملكة المتحدة الراهنة التي قامت بتغيير قانون المواطنة بشكل تعسفي، أن تستخدمها كسجن لسكانها عن طريق منعهم من السفر إلى أجزاء أخرى من المملكة المتحدة. ومعنى مبدأ تقرير المصير أنه من الضروري أخذ الإرادة السياسية لشعب سانت هيلانه في الاعتبار. ووفقا لهذا المبدأ، لا يمكن فرض إرادة المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، على سكان الجزيرة. وطبيعي أن آراء المملكة المتحدة بوصفها الدولة الاستعمارية على جانب من الأهمية في هذا الشأن، ولكن آراء سكان الجزيرة كانت وما زالت لا تقل أهمية.

٤٠ - وبالنسبة لمسألة المواطنة، كما هو واضح من الموجز، فإن حكومات المملكة المتحدة المتعاقبة اتبعت باستمرار منذ عام ١٩٨١ سياسة ترمي إلى حرمان سكان سانت هيلانه من المواطنة البريطانية الكاملة. لقد كان سكان سانت هيلانه ضحية السياسة التقييدية للمملكة المتحدة بالنسبة لمنح حقوق المواطنة وحقوق الإقامة الدائمة. وتتنافى هذه السياسة مع الالتزامات التي تعهد بها التاج البريطاني في الميثاق الملكي لعام ١٦٧٣ ومع العرف السائد حتى أوائل الثمانينات. وعلى الرغم من أن حكومة المملكة المتحدة الراهنة قد تعهدت بإعادة المواطنة البريطانية الكاملة لسكان سانت هيلانه، فقد تباطأت للغاية في التقدم بمشروع القانون اللازم.

٤١ - وفضلا عن ذلك، عمدت حكومة المملكة المتحدة دون مبرر إلى تأخير إصدار قرار بشأن ما إذا كان من الضروري لسكان سانت هيلانه أن يتقدموا بطلبات للحصول على المواطنة أو ما إذا كانت المواطنة سوف تمنح لهم تلقائيا بالولادة. لقد طلبت لجنة سانت هيلانه للمواطنة من اللجنة الخاصة أن تدعو حكومة المملكة المتحدة إلى إعادة المواطنة الكاملة دون مزيد من الإبطاء وعلى أساس تلقائي،

وأن تقيم آلية استشارية رسمية لضمان أن يتفق المركز الدستوري الجديد مع تطلعات سكان سانت هيلانه. وينشد سكان سانت هيلانه الحصول على مركز دستوري جديد يقوم على غرار علاقة المملكة المتحدة بجزر تشانل وجزيرة مان. وقد كان رد المملكة المتحدة على الاقتراح حتى الآن هو القول بأن جزر تشانل وجزيرة مان لا تصلح مثلا تقتدي به سانت هيلانه لأن لها تاريخها الفريد من حيث تطور علاقتها الدستورية مع المملكة المتحدة. غير أنه إذا كان للمرء أن يحدد لنفسه مهمة البحث عن إقليم في العالم له تاريخ مماثل لتاريخ سانت هيلانه، فلن يستطيع المرء ذلك أبدا لأن لكل إقليم تاريخه الفريد. واليوم، ينبغي أن يكون الاعتبار الأول والأهم لتطلعات السكان واحتياجاتهم، وليس للتماثلات التاريخية الشكلية.

٤٢ - وترى اللجنة أن العناصر الأساسية لأي مركز سياسي مقبول لدى سانت هيلانه هي: حكم ذاتي داخلي؛ مواطنة بريطانية كاملة لسكان سانت هيلانه، حصول كامل، مع مواطني المملكة المتحدة الآخرين، على المزايا الاقتصادية المرافقة لمواطنة المملكة المتحدة؛ الاستعداد من جانب سكان سانت هيلانه للوفاء بالالتزامات الناجمة عن مواطنة المملكة المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب؛ تمثيل سانت هيلانه في برلمان المملكة المتحدة. لقد طلبت اللجنة من اللجنة الخاصة أن تحث حكومة المملكة المتحدة على الدخول في مفاوضات مع ممثلي سانت هيلانه بروح ودية وعلى أساس المبادئ السالفة الذكر.

٤٣ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه يهمه أن يعرف ما إذا كانت المشكلات المتعلقة بالمواطنة التي تحدث عنها مقدم الطلب قد قدمت إلى حكومة المملكة المتحدة، والسبب الذي تعرض من أجله هذه المسائل على اللجنة الخاصة.

٤٤ - **السيد مورغان** (لجنة سانت هيلانه للمواطنة): قال إن هذه المقترحات قد قدمت لحكومة المملكة المتحدة، ولكن لم يتم تلقي أي رد رسمي. ومع ذلك، يجري أعضاء اللجنة مشاورات غير رسمية في لندن وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن المملكة المتحدة لا تود النظر في مجموعة الخيارات برمتها.

٤٥ - وفيما يتعلق بمجموعة الخيارات المتعلقة بمستقبل المركز السياسي لسانت هيلانه، فإنه يعتقد أن الاستقلال ليس محتملا، نظرا لأن الجزيرة التي يبلغ تعداد سكانها أقل من ٥ ٠٠٠ نسمة، ليست مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية، وإن من شأن الاستقلال الكامل أن يؤدي إلى هجرة جماعية للسكان، وبعدها تصبح الجزيرة غير مسكونة مرة أخرى. كما أن الاندماج الكامل مع المملكة المتحدة ليس خيارا مقبولا بسبب العوامل الاجتماعية والديمغرافية. وبدون حكم محلي ذاتي ومراقبة للهجرة من المملكة المتحدة، سوف يتعذر بقاء مجتمع سانت هيلانه بشكله الحالي. والخيار الممكن الوحيد هو بالتالي إجراء محادثات ترمي إلى استحداث آلية ارتباط حر مقبولة لدى كلا الطرفين. وأعرب عن أسفه لأن حكومة المملكة المتحدة لا ترغب في النظر في إمكانية إقامة علاقة مع سانت هيلانه على غرار علاقتها مع جزر تشانل، وقال إنه ما زال على المملكة المتحدة أن تقترح بديلا مقبولا.

٤٦ - **السيد مانونغي** (جمهورية تترانيا المتحدة): سأل مقدم الطلب عن من ستؤخذ آراءه في الاعتبار لدى حل مسألة مواطنة سكان سانت هيلانه - هل هي آراء السكان وحكومة المملكة المتحدة أم فقط آراء سكان الجزيرة نفسها. وقال إنه يود أن يعرف أيضا كيفية اختلاف الحكم الذاتي الداخلي لسانت هيلانه عن الحكم الذاتي الممارس في الكيانات الإدارية للمملكة المتحدة ذاتها.

٤٧ - **السيد مورغان** (لجنة سانت هيلانه للمواطنه): قال إن مسألة المواطنة ومسألة الروابط السياسية بين سانت هيلانه والمملكة المتحدة هما مشكلتان منفصلتان. لقد كان سكان سانت هيلانه يتمتعون بالمواطنة الكاملة للمملكة المتحدة منذ القرن السابع عشر حتى عام ١٩٨١، عندما تم

تغيير مواطنتهم فجأة وبأجراء انفرادي، دون إجراء أي مشاورات معهم. ومن ثم، فإنه عندما يطلب سكان الجزيرة من حكومة المملكة المتحدة منحهم المواطنة الكاملة، فإنهم بذلك يطالبون بعودة ما سبق أن كان لهم بموجب القانون.

٤٨ - **السيد لويس** (انتيغوا وبربودا): قال إنه يود معرفة ما إذا كانت أقاليم المملكة المتحدة التابعة قد قدمت التماسا جماعيا إلى حكومتها بشأن منح سكانها حقوقا فيما يتعلق بالدخول إلى أراضي المملكة المتحدة، والمشاركة في الانتخابات. والجوانب الأخرى للمواطنة. وقال إنه يرى أن تكون لجميع سكان أقاليم المملكة المتحدة التابعة حقوق متساوية فيما يتعلق بالمواطنة.

٤٩ - **السيد مورغان** (لجنة سانت هيلانه للمواطنة): قال إن سكان سانت هيلانه - على حد علمه - لم يعقدوا اجتماعات مع ممثلي الأقاليم التابعة الأخرى للمملكة المتحدة، على الرغم من أن هذه المشاورات سوف تكون مفيدة دون شك، نظرا لأن التشريع المتعلق بالهجرة الذي أخذ به في المملكة المتحدة في عام ١٩٨١، يمس هذه الأقاليم كلها. غير أن حلول هذه المشكلات قد تختلف الواحد عن الآخر، إذا ما أخذت في الاعتبار السمات الخاصة لكل إقليم.

٥٠ - ترك السيد مورغان مقعده.

٥١ - **الرئيس**: قال إن المشاورات مستمرة بشأن مشروع القرار A/AC.109/2000/L.9، واقترح إرجاء البت في المشروع لحين الانتهاء من المشاورات.

٥٢ - تقرر ذلك.

مسألة توكيلاو (A/AC.109/2000/S؛ A/AC.109/200/L.10)

٥٣ - **الرئيس**: أبلغ اللجنة الخاصة أنه تلقى رسالة من البعثة الدائمة لنيوزيلندا مفادها أن مدير توكيلاو سوف يتكلم أمام اللجنة بشأن هذه المسألة.

٥٤ - **السيد وات** (مدير توكيلاو): قال إنه وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، التزمت حكومة نيوزيلندا منذ فترة طويلة باستحداث حكم ذاتي في توكيلاو مع الأخذ في الاعتبار تطلعات شعبها، وتقديم المساعدة إليه في التطوير التدريجي لمؤسساتها السياسية. ويتمثل السؤال العملي في كيفية تحقيق هذه الفكرة. وقد استمعت ثلاث بعثات زائرة سابقة وتابعة للأمم المتحدة - في ١٩٧٦ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ - إلى الموقف البالغ الحيطة لسكان توكيلاو بشأن موضوع المزيد من التنمية السياسية. وأخيرا، أبلغت بعثة رابعة إلى توكيلاو في عام ١٩٩٤، أن كلا من مشروع دستور لتوكيلاو تتمتع بحكم ذاتي وإجراء لتقرير المصير كان موضع نظر في ذلك الوقت.

٥٥ - وينبغي تذكّر أن المسألة تتعلق بثلاث جزر مرجانية تفصل الواحدة عن الأخرى مساحات شاسعة من المحيط ويقطنها نحو ١ ٥٠٠ شخص يقيمون في ثلاث قرى. وقد استطاعوا استبقاء الحياة على الجزر المرجانية في ظروف مزعزعة لقرابة ١٠ قرون. وتنبثق المشكلة الأساسية لسكان توكيلاو اليوم من اتصالها بالعالم الخارجي، الأمر الذي يجعل أي رجوع إلى عهود زراعة الكفاف غير محتمل. وفي الوقت نفسه، يود سكان توكيلاو غريزيا استعادة الشعور بالاستقلال الذاتي الذي تمتع به سكان توكيلاو في القرون السابقة، عندما كان يتم التوصل إلى قرارات من خلال الآلية التقليدية للتوافق في الآراء على مستوى القرية التي هي أساس مجتمعهم. وفي هذا الإطار بالتحديد أصبح تقرير المصير - وهو هدف المجتمع الدولي لتوكيلاو - هدفا قابلا للتحقيق لسكان توكيلاو أنفسهم. وينبغي أن تقرر توكيلاو ما هي الآليات العملية والسياسية المناسبة لحماية المصالح التي تشترك فيها جميع القرى الثلاث، وخاصة التصدي للمهام التي لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة جميع القرى الثلاث معا.

٥٦ - وعلى ضوء هذه العوامل، فإن مشروع ''بيت توكيلاو الحديث'' شرط مسبق لتقرير مصير توكيلاو. ومجرد زرع نماذج أجنبية للحكم لن يحقق النتيجة المرجوة. ويتعين أن يظل مركز الحياة السياسية لتوكيلاو في أيدي الزعماء التقليديين، ولكن ينبغي تزويدهم بما يعين على التصدي للمهام الحديثة، فضلا عن تلبية المتطلبات التقليدية. وجدير بالذكر أن عالم التوكيلاويين يقتصر على ما يقع في نطاق تجربتهم اليومية وأن الكتاب الوحيد الذين يقرأونه ويفهمونه هو الإنجيل.

٥٧ - ويهدف مشروع ''البيت الحديث'' إلى التصدي للمهام العملية بغية التقدم إلى الأمام. ويركز على الحكم على مستوى القرية وبناء القدرات والهياكل الداعمة المناسبة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اتخذ الزعماء التقليديون والمنتخبون القرار النهائي بمواصلة التقدم على الطريق المؤدي إلى تقرير المصير. وبالنسبة للزعماء التقليديين، فإن المهمة التي أمامهم بالغة التعقيد. وبالنسبة لمجتمع منعزل مثل مجتمع توكيلاو، فإن الاتصال بالعالم الخارجي لا يحقق بالضرورة رغبة في إجراء تغييرات أو استعدادا لذلك. ولكن هذه التغييرات آتية بلا ريب، وخاصة في الممارسات والمعايير والتوقّعات الإدارية، التي بدونها لا يمكن لتوكيلاو أن تتأكد من الالتحاق بالعالم الخارجي. وينبغي للزعماء المنتخبين مثل ''ايبول'' أن يأخذوا في الاعتبار أيضا حتمية هذه التغييرات في التخطيط لأعمالهم في المستقبل.

٥٨ - ويجري تنفيذ مشروع ''بيت توكيلاو الحديث'' بدعم خارجي كبير، وخاصة من نيوزيلندا التي وافقت على تمويل إضافي لهذا الغرض للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. ومن الأهمية بمكان أيضا مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقوم بتنفيذ مشروع للحكم في توكيلاو. وفي إطار التغييرات المقبلة، سوف يكون للبعد الاقتصادي أهمية قصوى. وتهدف جميع برامج المساعدة الخارجية إلى دعم الرغبة الغريزية لدى سكان توكيلاو في زيادة اكتفاء الإقليم ذاتيا من الناحية الاقتصادية. غير أن الجهات المانحة، مثلها كمثل سكان توكيلاو، تواجه مسائل أساسية مثل ما إذا كان سيتم الحفاظ على ثقافة شعب توكيلاو وأسلوب حياته التقليدية في القرن الجديد؛ وما إذا كانت الحياة في الجزر المرجانية ستصبح أقل امتلاكا لمقومات البقاء خلال ٥٠ عاما على سبيل المثال؛ وما هي مستويات الاستثمار التي يمكن اعتبارها مناسبة في المرافق الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المتشائمة والمتفائلة كلتيهما؟ إن هذه الأسئلة تجعل من الضروري النظر في مختلف عناصر مشروع ''البيت الجديد'' بطريقة متكاملة، مع الاعتبار الواجب لكل من الإبعاد المتعلقة بالحكم والأبعاد الاقتصادية.

٥٩ - وهناك تأكيد قوي حاليا في توكيلاو على التصدي للمهام الاقتصادية الحقيقية، وبصفة رئيسية في مجال صيد الأسماك. واستنادا إلى هذا الأساس بالتحديد يجري بناء مفهوم المجتمع الحي، المجتمع الذي هو المستودع الوحيد للغة والثقافة المتميزتين واللذين يشكل الحفاظ عليهما أمرا حيويا بالنسبة لأكثر من ٦ ٠٠٠ توكيلاوي يقيمون في بلدان أخرى من العالم. ومن الملامح المميزة لتوكيلاو، على نحو ما سبق أن لاحظت اللجنة الخاصة، هو أن المدير يقوم في الوقت نفسه وفي آن واحد بحماية مصالح كل توكيلاو ونيوزيلندا. وقد انعكس هذا الجانب من دوره في التقرير عن نتائج الحلقة الدراسية التي عقدت أخيرا في ماجورو بجزر مارشال.

٦٠ - وينبغي أن يدعم القرار بشأن مسألة توكيلاو، المقرر أن تتخذه اللجنة الخاصة، شعب توكيلاو في مسيرته الشاقة. وقد وضعت الدولة القائمة بالإدارة والإقليم عددا من المقترحات القائمة على التوافق في الآراء في هذا الشأن، التي من المقرر تقديمها في موعد لاحق. وتكمن تعقيدات المهمة التي تواجه اللجنة الخاصة في واقع أنه من الضروري أن

ينعكس في وقت واحد في صياغة القرار كل من الملامح الخاصة للمرحلة الراهنة للنشاط المحموم وديناميات العملية، التي لن تؤدي إلى مجرد تقرير المصير فحسب وإنما سوف تكفل أيضا القدرة اللازمة لتحقيق ذلك.

٦١ - وأشار في ختام كلمته إلى أن أهمية العملية الجارية في توكيلاو تكمن في أنها يمكن أن تصلح مثالا على العمل الناجح الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار. ونادرا ما كانت بقايا الاستعمار التي يتعين معالجتها في عام ٢٠٠٠ واحدة من الناحية النوعية مثل معظم مستعمرات الماضي، ومن المحتمل ألا يكون الاستقلال في كثير من الأحيان هو النتيجة النهائية لعملية إنهاء الاستعمار. وفي حالة توكيلاو، فإن النتيجة النهائية الأكثر ترجيحا من حيث مركزها السياسي هي الحفاظ على الوضع الراهن؛ غير أن المركز سوف يتم تدوينه بطريقة مناسبة، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الإبداعية للموقف من الناحيتين السياسية والعملية. ومن المحتمل أن يكون على توكيلاو أن تبت في مجموعة من السمات المنشودة في علاقاتها المقبلة مع شريكها الخارجي المختار، وذلك لأن توكيلاو ستبحث فعليا خيار الاستقلال. وعندئذ سوف تلتمس توكيلاو مساعدة المجتمع الدولي في أن تلصق بهذه العلاقة أفضل الأوصاف.

٦٢ - وعلى العموم، أثبتت تجربة توكيلاو أنه من الممكن العمل من خلال مسألة إنهاء الاستعمار إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لدى كل من الدولة القائمة بالإدارة والإقليم ذاته؛ بمعنى أنه في غياب وجود تأييد قوي للاستقلال، من الضروري تحديد الخيارات الممكنة، مع قيام الحلقات الدراسية بدور بنّاء في هذا الصدد؛ وأنه من المهم حل مسائل الحكم والسياسة بشأن الارتباطات الخارجية؛ وأن قدرة الأقاليم والدول القائمة بالإدارة ومنظومة الأمم المتحدة للوصول إلى نقطة يكون عندها تقرير المصير ممكنا من الناحية السياسية تتوقف على نوعية العملية ذاتها.

٦٣ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن وفده يتطلع إلى رؤية التعديلات على مشروع القرار بشأن توكيلاو، المقرر أن تقترحها نيوزيلندا وتوكيلاو. وبعد أن لاحظ الدور الهام لجهود نيوزيلندا في مساعدة شعب توكيلاو في تقرير مصيره، تساءل عن الإطار الزمني المحدد الذي تم وضعه لاستكمال بناء ''بيت توكيلاو الحديث''.

٦٤ - **السيد وات** (مدير توكيلاو): أشار إلى بيان مجلس فايبول الذي تم تعميمه بصفة غير رسمية. وقال إن هذا البيان يتضمن وصفا دقيقا للغاية للعملية الجارية في توكيلاو. وأعرب عن أمله في أن يتضمن التقرير القادم، المقرر تقديمه في ظرف ١٢ شهرا، معلومات إيجابية للغاية بشأن موعد استكمال هذه العملية. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات في فايبول في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأعرب عن اعتقاده في أنه من الممكن خلال فترة الإثني عشر شهرا القادمة الحديث بقدر أكبر من التأكد عن الإطار الزمني لاستكمال بناء ''بيت توكيلاو الحديث''.

٦٥ - **الرئيس**: قال إن المشاورات بشأن مشروع القرار A/AC.109/2000/L.10 ما زالت جارية، واقترح إرجاء البت في مشروع القرار لحين استكمالها.

٦٦ - تقرر ذلك.

٦٧ - **الرئيس**: أشار إلى أن اللجنة الخاصة كانت قد بادرت بإجراء مناقشات سنوية بشأن البند ''مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن بورتوريكو''، بما في ذلك جلسات الاستماع إلى المنظمات التي تبدي اهتماما بالأحر. وقد تلقت اللجنة ٢٧ طلبا للاستماع. واقترح الموافقة على هذه الطلبات وفقا للممارسة المتبعة للجنة.

٦٨ - تقرر ذلك.

٦٩ - **الرئيس**: استرعى الانتباه إلى المذكرة ١٥/٠٠ التي يوجد بها عدد من المراسلات التي تتضمن طلبات للاستماع بشأن البند المطروح. وقال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.